القائم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

الحجرف أكد عدم ترددده في استرجاع ما سرق من المال العام «فمصلحة الكويت فوق كل اعتبار»

استجواب العدساني والملا لوزير المالية .. ينتهي بلا «طرح ثقة»

■ الحجرف: الاستجواب تشوبه شبهة عدم الدستورية إضافة إلى مخالفته للمفهوم الدستوري للمساءلة

كتب أحمد الرشيدي

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة مجلس الأمة امس بعد ان انتهى استجواب النائبين رياض العدساني وبدر الملا لوزير المالية نايف الحجرف دون تقديم طلب «طرح ثقة» والاكتفاء بتشكيل لجنة تحقيق في محاوره.

وقال الغانم قال في نهاية الجلسة لم اتسلم سوى طلب واحد بتشكيل لجنة تحقيق في كل محاور الاستجواب وتكلف اللجنة المالية بها على ان تنجز تقريرها خلال 3 اشهر وتمت الموافقة.

وكان المجلس وافق على تخصيص ساعتين في الجلسة المقبلة لمناقشة تطور الأحداث في المنطقة،وكلف اللجنة الصحية دراسة مدى سلامة شبكة G5 على سكان الكويت.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

مجلس الأمة يبدأ جلسته ، بعد أن تلا الأمين العام علام الكندري أسماء المعتذرين، وهم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، ووزيرة الشؤون الاقتصادية مريم العقيل، ، والنائبين الحميدي السبيعي وأحمد الفضل.

وانتقل مجلس الأمة إلى التصديق على المضابط وكشف الأوراق والرسائل الواردة.

وعلى جدول أعمال جلسة استجواب وزير المالية نايف الحجرف المقدم من النائبين رياض العدساني والدكتور بدر الملا، بالإضافة إلى 4 رسائل واردة وتقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية المتعلقة بميزانية 16 جهة حكومية، وعدد من التقارير التي من بينها العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2019 وتنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والجامعات الحكومية ومنع الرقابة المسبقة وحظر الشهادات المزورة والأحوال الشخصية الجعفرية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ومفوضية الإصلاح القانوني وعدد من القوانين المتعلقة بالمرئي والمسموع.

وحول رسالة النائب أسامة الشاهين التي طلب فيها تكليف لجان مجلس الأمة الدائمة والمؤقتة كل في اختصاصها الوقوف على استعدادات الأجهزة الحكومية المختلفة لمواجهة الأوضاع الإقليمية المتوترة واحتمالاتها المدرجة ضمن كشف الأوراق والرسائل الواردة في هذه الجلسة أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم موافقة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح الصباح على تخصيص ساعتين من وقت الجلسة المقبلة لمناقشة هذا الموضوع.

مجلس الأمة يوافق على الرسالة التي وافق عليها المجلس مقدمة من النائب محمد الدلال يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية إعداد تقرير عاجل بشأن مدى سلامة استخدام خدمة شبكات الاتصال الجديدة G5 ومدى توفر وضمان الصحة العامة للمواطنين والمقيمين وسلامة البيئة بسبب استخدام تلك الشبكات على أن تقدم اللجنة تقريرها للمجلس خلال شهر واحد.

وانتقل المجلس الى بند الاسئلة ، وقال النائب عودة الرويعي: أن وزير التربية لم يتخذ إجراء بشأن المدارس المهجورة والآيلة للسقوط.. ورد الوزير العازمي انه تم هدم وإعادة بناء 6 إلى 8 مدارس العام المقبل

وذكر النائب ثامر السويط في رد على إجابة وزير الصحة الدكتور باسل الصباح على سؤال له: إجاباتك على سؤالي الخاص بمستشفى الجهراء الجديد شكلية والمستشفى يحتاج الف سرير.

ورد الوزير باسل الصباح :وزير الصحة د. باسل الصباح رداً على السويط: مستشفى الجهراء الجديد افتتح العام الماضي ولم يسلم من قبل المقاول للوزارة حتى الآن وهناك دراسات سازودك بها.

وقال السويط: باختصار وزارتك عاجزة عن تشغيل مستشفى الجهراء ومتوهقة ومايحصل تنمية خرسانية في البلاد فقط.

واستعرض مجلس الأمة ضمن بند كشف الأوراق والرسائل الواردة رسالتين واردتين إليه إحداها من سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة عيد الفطر.

أما الرسالة الأخرى التي استعرضها المجلس فهي من سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة أيضا على تهنئتهم سموه بمناسبة عيد الفطر.

وانتقل مجلس الأمة لمناقشة الاستجواب المقدم من النائبين العدساني والملا للوزير الحجرف.. ويحدد عدد المتحدثين بالتأييد والمعارضة بنائب واحد.

رياض العدساني يبدأ الاستجواب : 30 عاما يتسترون على فهد الرجعان وسرقاته وهو كان يأخذ عمولات على صناديق المتقاعدين.

مجلس الوزراء يستبق الاستجواب ببلاغ إلى النيابة ضد الرجعان فما تفسير ذلك في ظل معلومات غير صحيحة أدلت بها الحكومة في لجنة الميزانيات.

وأبدى العدساني استياءه مما اعتبره «تأخر وتقاعس من الحكومة في تقديم الشكاوى ضد سراق المال العام» وغياب دور وزير المالية الدكتور نايف الحجرف في استعادة «الأموال المسروقة».

وقال العدساني ان الاستجواب يناقش ما اسماه «الاختلاسات» في الاستثمارات وعدم تعامل الحكومة معها بحكمة وموضوعية إضافة إلى ما وصفه ب«معاناة المواطنين» بسبب غلاء المعيشة وأمور تمس حياة المواطنين وتصنيف الدولة الائتماني في اعتمادها على صادرات النفط.

وتحدث عن جرائم المال العام مشيرا إلى «وجود سبع قضايا تتعلق بشبهات مالية وسرقات تجاوزت قيمتها الاجمالية مليار دولار» على حد قوله.

وانتقد وفق ما اعتبره قيام «شركة تعود أغلبية حصتها للحكومة بإصدار 160 شيك على بياض لاستخدامها في المكافآت بالمخالفة للوائح الخاصة بعمليات الصرف والتسجيل».

وأشار إلى ما وصفه ب«الطرق الاحتيالية» التي قامت بها بعض الشركات في بيع أصول صورية على الدولة مبينا وفق ما رآه ان «كل هذه التجاوزات أدت إلى تبديد أموال المتقاعدين».

وتطرق إلى وجود تجاوزات وهدر للمال العام تصل قيمتها وفق قوله إلى «ملايين الدنانير» في المؤسسات والشركات التابعة للوزير.

وانتقد ما قال انه «تهميش» لدور الجهات الحكومية ممثلة بالهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة لشؤون القصر والأمانة العامة للأوقاف والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في قرار دمج بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد.

وتساءل عن الفائدة المرجوة من هذه «الصفقة» على حد وصفه وعدم توضيح الحكومة لقيمة هذه الصفقة وما تمثله من نسبة على الاحتياطي العام للدولة إضافة إلى مدى تأثر الموظفين الكويتيين العاملين في البنكين من هذا القرار لاسيما وان القرار صدر قبل ستة أشهر.

واستغرب النائب العدساني عدم قيام الهيئة العامة للاستثمار بإصدار بيان رسمي حول قرار بيع أسهم

■ آثرت أن أتحمل كامل مسؤولية الرد ومواجهة الاستجواب متسلحا بالمصداقية لأفند مغالطاته

■ بعض الوقائع تعود إلى العام 95 في دلالة واضحة على أنه قد تم تجميع بنوده من استجوابات سابقة

■ محاولة تحميل الوزير المسؤولية بشكل ابتعد عن أبسط أسس الموضوعية وابتعد عن الممارسة الديمقراطية

وزير المالية

■ لا نجزع أبداً من الممارسة المسؤولة والمساءلة الدستورية السليمة التي تغلب المصلحة العامة على الخاصة

■ نسعى لتسليط الضوء على الأخطاء وليس الأشخاص وإلى المعالجة والإصلاح وليس المشاحنة والإقصاء

■ الاستجواب تضمن فقرات تم نسخها حرفيا من استجواب رئيس الوزراء عام 2017 والشمالي عام 2012

العدساني يشرح محاور الاستجواب

عيسى الكندري مترئسا جانبا من الجلسة

حديث جانبي